مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (4) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (4) 2018

دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على سورية

الدكتور شاهر إسماعيل الشاهر*

(تاريخ الإيداع 24 / 6 / 2018. قُبِل للنشر في 25 / 7 / 2018)

□ ملخّص □

لم تحدث عملية ضرب أمن واستقرار سورية بشكل مباشر، بل خضعت لعدّة مراحل تمهيدية عكست بشكل أو بأخر مدى أهمية وصعوبة استهداف سورية، نظراً لتداخل بعض الملفات الإقليمية والدولية في سورية، فكان لا بد أنّ يتم ذلك عبر العديد من الخطوات، فقد سعت السياسة الأميركية إلى تحويل اتجاه الصراع في المنطقة من صراع عربي– إسرائيلي إلى صراع طائفي عربي سني– فارسي شيعي؛ وإلى صراع قومي عربي– كردي، وذلك من خلال تعظيم "الخطر الإيراني" وتمكين الأكراد والاعتماد عليهم في العراق وسورية، وإعطائهم دوراً سياسياً وعسكرياً أكبر من حجمهم وإمكاناتهم وقدراتهم الحقيقية في المنطقة.

* مدرس – كلية الحقوق– جامعة الفرات–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (4) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (4) 2018

The Role Of The United States In The War Against Syria

Shaheer Al Shaheer*

(Received 24 / 6 / 2018. Accepted 25 / 7 / 2018)

□ ABSTRACT □

The process of hitting the Syrian security and stability did not occur directly, but underwent several preliminary stages reflected in one way or another the importance and difficulty of targeting Syria, due to the overlap of some regional and international files in Syria. This had to be done through many steps; the US policy has sought to shift the direction of the conflict in the region of from an Arab-Israeli conflict into a sectarian Arab-Sunni- Persian Shiite conflict; and to a national conflict of Arab-Kurdish by maximizing the Iranian threat and empowering the Kurds in Iraq and Syria and giving them a political and military role greater than their size and potential and their true capabilities in the region.

*Assistant Professor-Faculty Of Law-Al Furat University-Syria.

مقدمة:

تعد منطقة الشرق الأوسط الأكثر قابلية للتأثر بإرهاص متغيرات النظام العالمي بحكم قدراتها وإمكانياتها المحدودة، وضعف تماسكها، لاسيما اقتصادياً وسياسياً، واتساع نطاق وعمق صراعاتها، وأزماتها البنيوية العميقة، والتي تكشفت حدتها خلال الأحداث والتفاعلات الجارية في ساحتها، وتجلت مواطنها بين هويات وطنية (قطرية)، وقومية (عربية)، ودينية (إسلامية) متصارعة، ونزعات طائفية ومذهبية متنامية، وتحركات انفصالية، وولاءات أولية استبدلت بالدين، أو القبيلة، أو العرق، الأمة وعاء حاضناً للهوية والانتماء، وحركات جهادية متطرفة تتقاطر تحت حلم إقامة الدولة الإسلامية، وجماعات مسلحة تتمدد في ساحات عربية بفعل التغذية الخارجية، مالاً، وسلاحاً، وعتاداً. ولم يكن استهداف سورية كإحدى دول المنطقة العربية بمعزل عن حلقات الاستهداف في دوائر جُغرافية أُخرى، في إطار مخطط كلى تتوزع أدواره بشكل منظم من أجل إعادة صياغة الواقع السياسي، وربما الجغرافي في المنطقة العربية ككل، لذا كان لا بد من إيراد بعض المشاريع التي حاولت تجزئة المنطقة بما يخدم مصالحها في تفتيت كياناتها وخلق سلسلة من المتناقضات يستحيل معها وحدة دول هذه المنطقة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن خطة استهداف سورية ارتبطت باستراتيجية أمريكية جديدة، قامت على استغلال الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية بالشكل الذي يحقق لها أهدافها بأقل التكاليف، سعياً منها للتكيف مع التحولات واستثمارها، فقد حافظت الاستراتيجية الأمريكية على ثوابتها. إضافة إلى ذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية خطة إضعاف سورية، واستنزافها وإغراقها في الفوضى إذا أمكن ذلك، تحت عنوان دعم المطالبة بالإصلاح، لأسباب تتصل بالمصالح الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة، أبرزها إضعاف سورية ودورها داخل منظومة القوة الرادعة سواء عبر استنزاف مؤسسات النظام السياسي السوري إلى الدرجة الكافية لإخضاعه إلى الضغوطات الخارجية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الضغط على سورية سيجعل دمشق تتخلى عن تحالفها مع طهران ومحور المقاومة ككل، وذلك سيؤدي إلى خلخلة التوازن الاقليمي في المنطقة، وبالتالي تحقيق المخطط الصهيو أمريكي الهادف إلى إعادة رسم خارطة المنطقة، لتقسيم المقسم، وتجزئة المجزأ.

إشكالية البحث:

إن مواجهة الإرهاب في سورية والقضاء عليه مرتبط بالأمن الدولي ويخدمه، ذلك لأن العصابات الإرهابية التي تسفك الدماء وتنزل الخراب والدمار في القطر العربي السوري تستهدف أيضاً العديد من دول المنطقة والعالم والشواهد كثيرة، من أبرزها ما أصاب فرنسا وروسيا وبلجيكا وبريطانيا وإسبانيا وألمانيا ودول أخرى في هذا العالم، كما تجدر الإشارة في هذا الصدد، أنّ ما واجهته الدول الشرق أوسطية، والمنطقة العربية بدولها كافة هي مجرد انعكاسات للنظام الدولي الجديد منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة الدولية، حيث تحول الصراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال والجنوب، إضافة إلى مساعي السيطرة على خيرات دول العالم الثالث وإضعاف المنظمات التي تجمع بين دول العالم الثالث، وتكوين كتلة دولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة أي تكتل دولي معارض للنظام الدولي الجديد رغم بروز بعض الدول المؤهلة مستقبلاً لأن تكون أقطاب موازية للولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة هيمنة الدول الكبرى على ثروات الشعوب المستضعفة بحجة تشجيع الاستثمار وحرية التجارة، وزيادة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغرى تحت غطاء نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان، علاوة على العمل على

سحق الدول التي تقف بوجه السياسات والاستراتيجيات الأمريكية، وتتبنى ايديولوجيا معادية لتوجهاتهم، ليتضح بذلك محورية الاستهداف الصهيوني الأمريكي لسورية الدولة العربية الشرق أوسطية.

أولاً: الاستراتيجية الأمريكية لاستهداف سورية

بعد نشوب أحداث " الربيع العربي" رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن ما يحصل يمكن وصفه بـ "اللحظة المجهولة"، فوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون قد قيمت ما حصل من متغيرات وتحولات في المنطقة العربية قائلة: "إن الشرق الأوسط يمر بمرحلة تغيير سريعة جداً، إنها لحظة فيها الكثير من المجهول ولكن أيضاً تشكل فرصة لنا"(إدريس–2018). كما أكد مستشار الأمن القومي توم دونيلون على أن الإدارة الأميركية تأخذ بعين الاعتبار استراتيجياً المتغيرات والتحولات الجديدة التي تحصل في الساحة العربية؛ والتي من الممكن أن تؤدي إلى خلق أوضاع جديدة حيث صرح عن ذلك بقوله: "إن الإدارة الأميركية تقدر السياق الاستراتيجي للموقف الحالي حتى لو أدت الأحداث اليومية إلى دائرة جديدة"(ساتلوف–2018). في حين وصف نائب وزير الخارجية نيكولاس بيرنز ما تشهده المنطقة العربية من متغيرات على أنه زلزال كبير، وأنه الأهم منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، ونصح إدارة الرئيس باراك أوباما بأن تعيد حساباتها بصورة كاملة بما يتكيف مع المتغيرات الجارية(المنشاوي 2012).

إن ضرب المركز السوري لكتلة المقاومة يضعف فاعلية الدور الإيراني في الصراع العربي الإسرائيلي لاعتبارات استراتيجية وجغرافية تنفيذاً للخطة الأمريكية في المنطقة، والتي انطلق الإعداد الاستراتيجي والسياسي لها منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، حين أسقطت سورية مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي نظّر له شمعون بيريز، والذي أعيد إحياؤه بعد احتلال العراق، وتكفّلت سورية مع سائر قوى المقاومة بإفشاله في العراق ولبنان وفلسطين، وبصمود سورية نفسها بعد احتلال العراق، حيث اتخذ التوجّه الأمريكي صفة دعم التحرك من أجل الإصلاح في سورية، من خلال(المنشاوي–2012):

1. نقل موجة الاحتجاجات من دولة عربية إلى أخرى.
2. تأمين شبكة إقليمية سعودية . لبنانية . أردنية لدعم المجموعات المرتبطة بالمشروع الأمريكي التي تضم شخصيات وجهات سورية معارضة في الخارج مضمونة الولاء للنفوذ الأمريكي والغربي.

وللتذكير كان الصراع على سورية على الدوام محور الغزوات الاستعمارية للمنطقة، وهذه المرة يخوضون الصراع ضد سورية قيادة وشعباً بشكل سافر من خلال أدوات وقوى مرتبطة بهم، ولكن الصراع في جوهره لا يغدو أكثر من صراع إرادات بين مشروع الأسد لإقامة الشرق الذي تصنعه الشعوب وترسم خياراته الحرة من جهة، وبين الشرق الأوسط الخاضع للهيمنة الإسرائيلية من جهة أخرى.

فالولايات المتحدة الأمريكية تملك مصالح متأصلة القدم بالمنطقة العربية، لذا من غير المستغرب أن تشنّ في سبيل تحقيق مصالحها خصوصاً على الدول العربية والإسلامية وغيرها من الدول الأفريقية والآسيوية والأمريكية الجنوبية التي تناهض مصالحها ومصالح غيرها من الدول الغربية الكبرى لا سيما مصالح ووجود الكيان الصهيوني الذي وجد لخدمة المصالح الاستعمارية.

وفي 11 كانون الأول 2012 أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بياناً أدرجت فيه جبهة النصرة على قائمة المنظمات الإرهابية باعتبارها اسماً مستعاراً لتنظيم القاعدة في العراق(usembassy.gov –2014). وفي 22 آب 2014 فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شخصين عدتهم من كبار ممولي جبهة النصرة وتنظيم القاعدة(usembassy.gov –2014). وفي 24 أيلول 2014 وبناء على دعوة من قبل الولايات المتحدة عقد مجلس

الأمن جلسة حول الإرهاب برئاسة الرئيس الأميركي باراك أوباما، وقد اتخذ فيها القرار 2178 الذي أكد على أن الإرهاب قد أصبح أكثر انتشاراً، وأنه يمثل أحد أشد الأخطار على السلم والأمن الدوليين، ولكن لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة، وإزاء الخطر الشديد والمتنامي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب – أي الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير التي يقيمون فيها، أو يحملون جنسيتها، بغرض ارتكاب أعمالاً إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب، أو تلقي ذلك التدريب بما في ذلك في سياق النزاعات المسلحة – وأنه قد عقد العزم على التصدي لهذا التهديد، ولاسيما تجنيدهم هؤلاء بصفة خاصة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، وجبهة النصرة وغيرها من خلايا تنظيم القاعدة، أو الجماعات المرتبطة بها أو المنشقة عنها أو المتفرعة منها، وقد طلب من الدول الأعضاء أن تتخذ مجموعة من الإجراءات والتدابير والتشريعات لمواجهة هذا التهديد، وذلك بمنعهم من دخول أو عبور أراضيها، وتطبيق تشريعات تؤدي إلى ملاحقتهم أمام القضاء، كما دعاهم إلى تبادل المعلومات حولهم ومنع حركتهم، وملاحقتهم قضائياً، والامتثال التام لأحكام ميثاق الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، والتصرف بموجب الفصل السابع منه(un.org –2014).

وفي 24 أيلول 2013 وبخطاب للرئيس باراك أوباما في الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد على أن التسوية السياسية في سورية رهناً بمعالجة مخاوف الأقليات، وقال: "لا يمكن التوصل إلى تسوية سياسية دون معالجة المخاوف المشروعة والعوامل المثيرة للقلق لدى الأقليات، ونحن ملتزمون بالعمل على هذا المسار السياسي، وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى التوصل إلى تسوية دعونا نتذكر أن هذا المسعى ليس مسعى محصلته صفرية – أي طرف يفوز بكل شيء، وطرف آخر لا يفوز بأي شيء – إننا لم نعد في حقبة الحرب الباردة(iipdigital.usembassy.gov –2013).

وكان مجلس الأمن قد أصدر في 17 حزيران 2014 القرار 2161، حيث كرر فيه إدانته لتنظيم القاعدة وسائر من يرتبط به، لما يمثله من خطر على السلم والأمن الدوليين، وتصميمه على التصدي لهذا الخطر. كما أصدر مجلس الأمن في 15 آب 2014 القرار 2170 الذي عبر فيه عن بالغ قلقه لوقوع أراض في العراق وسورية تحت سيطرة تنظيم الدولة، وجبهة النصرة، ومن الأثر السلبي لوجودهما وأفكارهما المتطرفة، وأعمالهما العنيفة على الاستقرار في العراق وسورية، والمنطقة، وأدان مجلس الأمن في هذه القرار كلاً من تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة(un.org–2014).

وبعد أن صدر قرار مجلس الأمن 2170 أكدت السفيرة سامانثا باور مندوبة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة أن نمو وتوسع تنظيم الدولة الإسلامية، وجبهة النصرة، والشركاء الآخرين لتنظيم القاعدة، يمثل تهديداً خطيراً على الشعبين السوري والعراقي، وللمنطقة والمجتمع الدولي برمته(un.org– 2014).

وفي 10 أيلول 2014 أصدر البيت الأبيض بياناً حول الاستراتيجية الأميركية لمجابهة تنظيم الدولة الإسلامية، أكد فيه على أنه يشكل خطراً على شعبي العراق وسورية، وعلى الشرق الأوسط، فضلاً عن خطره على المواطنين الأميركيين، وحلفاء الولايات المتحدة، ومصالحها في المنطقة، وإذا ترك دون رادع يشكل خطراً متفاقماً يتجاوز تلك المنطقة ليشمل الولايات المتحدة؛ ولذلك سيكون الهدف هو الحد من قدراته وتدميره في نهاية المطاف، وذلك من خلال استراتيجية شاملة ومستدامة لمكافحة الإرهاب(un.org–2014) ، بحيث لا يعود هذا التنظيم خطراً على العراق والمنطقة والولايات المتحدة وشركائها، وإن تحقيق هذا الهدف يكون من خلال استراتيجية قائمة على ائتلاف قوي من الشركاء الإقليميين والدوليين، يقوم على بناء القدرات والطاقات للشركاء في المنطقة، ولاسيما دعم ما أطلق عليه الحكم الرشيد والفعال في العراق، من أجل القدرة على مواصلة شن حملة مستدامة وناجعة وطويلة الأمد ضد التنظيم، وأعلن الرئيس أوباما أنه سيرسل 475 جندياً أميركياً إلى العراق لدعم القوات العراقية والكردية بالتدريب والاستخبارات والعتاد والمشورة؛ وأيضاً

قرر الرئيس أن يطلب من الكونجرس توفير دعم للمعارضة السورية، بحيث تستطيع صد قوات داعش، و"قوات نظام الأسد" في سورية، وفي الوقت نفسه السعي إلى حل الأزمة السورية حلا نهائياً بالطرق السياسية، وأكد أن طبيعة تهديد تنظيم الدولة الإسلامية يتطلب وجود صندوق للشركاء في مكافحة الإرهاب فيه 5 بليون دولار، يمكن من تدريب وبناء القدرات، وتوفير الدعم للدول الشريكة في الخطوط الأمامية لمكافحة التهديدات الإرهابية، ويشمل التمويل المخصص للصندوق مبلغاً قدره 500 مليون دولار لبرنامج وزارة الدفاع الخاص بتدريب وتجهيز المعارضة السورية، وبليون دولار لدعم قدرة الدول المجاورة لسورية، وتعزيز جمع المعلومات الاستخبارية عن داعش، وإعاقة مصادر تمويلها، وكشف الطبيعة الحقيقية لها، وعرقلة تدفق المقاتلين الأجانب، وحماية الولايات المتحدة، والدعم الإنساني للنازحين والمستضعفين في العراق وسورية(iipdigital.usembassy.gov – 2014).

وفي 23 أيلول 2014 أصدر البيت الأبيض بياناً للرئيس باراك أوباما حول بدء الضربات الجوية ضد أهداف لتنظيم الدولة الإسلامية في سورية؛ حيث ورد فيه: "بناء على أوامري، بدأت القوات المسلحة الأميركية شن ضربات ضد أهداف لتنظيم داعش في سورية، ولقد انضم لنا في هذا الإجراء أصدقاؤنا وشركاؤنا – المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والأردن، والبحرين، وقطر، وإن أميركا تعتز بالوقوف جنباً إلى جنب مع هذه الدول بالنيابة عن أمننا المشترك"(iipdigital.usembassy.gov –2014).

وكانت بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة قد أصدرت بياناً في 24 أيلول 2014 حول قرار مجلس الأمن رقم 2178 عدت فيها الجلسة التي رأسها الرئيس باراك أوباما قمة تاريخية رفيعة المستوى لمجلس الأمن الدولي؛ لأنها تمحورت على موضوع تزايد ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع أنحاء العالم، حيث تبنى مجلس الأمن قراراً يتضمن سياسة جديدة، وإطاراً قانونياً للعمل الدولي للرد على هذا التهديد(iipdigital.usembassy.gov –2014).

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن حكم سورية يجب أن يكون بعيداً عن متناول أصحاب الثقافة العربية الإسلامية، لأنهم يشكلون حسب اعتقادهم خطراً على مصالحهم في المنطقة، ولاسيما على وجود إسرائيل، ولذلك يرون أن حماية هذه المصالح وديمومتها لا يكون إلا إذا كان الحكم في سورية يقوم على المحاصصة القومية والطائفية، لأن قيام نظام وطني ديمقراطي سيكون ضد إسرائيل، وأقل استعداداً لقبول الإملاءات الأميركية. فالحل في سورية يكمن في إيجاد دولة ضعيفة مفككة قائمة على المحاصصة القومية والطائفية بتوافق سياسي يستند على تطبيق ما يسمى بالديمقراطية التوافقية التي تقوم على(iasj.ne–2009):

أ – حكومة ائتلافية تجمع الأكثرية والأقليات في الدولة، ولا قيمة لمن يفوز بالانتخابات النيابية.

ب – المحاصصة القومية والطائفية من خلال تطبيق نظام مبدأ التمثيل النسبي في كل مؤسسات الدولة، وليس في مجال الانتخابات فقط، بحيث يشغل المكان بناء على الانتماء القومي والطائفي، وليس على أساس الكفاءة.

ج – حق النقض للأقليات والأكثرية بدلاً من اتخاذ القرارات بالأغلبية السياسية.

د – حق كل قومية وطائفة في سورية بإدارة نفسها.

وكان قد بدأ التأسيس للمحاصصة القومية والطائفية من أجل تطبيق الديمقراطية التوافقية منذ قيام "المجلس الوطني السوري"، ومن بعده "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، فأغلبية الذين دخلوا فيه ليس على أساس الانتماء الوطني أو الحزبي أو الأيديولوجي أو الكفاءة السياسية، وإنما على أساس الانتماء القومي والمذهبي والعشائري والجهوي.

وقدمت ادارة الرئيس أوباما مساعدات عسكرية لقوات حماية الشعب الكردية، لتمكينها عسكرياً وتنظيمياً كي تفرض واقعاً سياسياً في سورية بذريعة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، ولتكون أداة تعول عليها الولايات المتحدة في سورية.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن تطبيق الديمقراطية التوافقية في سورية يتطلب قرار من مجلس الأمن، وتوفير ضمانات دولية وقوة مراقبة عسكرية أممية مخولة من قبل الأمم المتحدة للدفاع عن الضمانات الدولية والنظام الديمقراطي التوافقي؛ وتكون رادعاً لكافة الأطراف للالتزام بالاتفاق.

إن أكثر ما تخشاه الولايات المتحدة الأميركية هو قيام دولة سورية مدنية ديمقراطية لكل السوريين ذات ثقافة عربية إسلامية تعترف بالثقافات الوطنية الأخرى؛ وتحترمها وتصونها، وتكون صاحبة مشروع ناهض حضاري في المنطقة، يكون من أولوياته استعادة الجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ثانياً: دور الولايات المتحدة في أحداث "الربيع العربي"

أثار مصطلح "الربيع العربي" الكثير من الإشكاليات نظراً لاستخدامه وتوظيفه من قبل المثقفين والمفكرين والسياسيين، بأشكال ومعانٍ مغايرة حسب التوجهات الايديولوجية لكل تيار فكري أو سياسي، ولغاية اليوم مازال يدور في فلك التعريفات والقناعات بعده مصطلح طارئ على الساحة العربية.

ويمكن التعبير عن هذا "الربيع العربي" بأنه تحول تاريخي مخطط له مسبقاً بغرض التسيس لتحقيق أهداف معينة في المنطقة العربية بدءاً بتونس ثم مصر وليبيا واليمن، وصولاً إلى سورية، حيث إن الكثير من الظروف والمناخات التي تسببت في حدوث هذا الواقع الصعب من تاريخ الأمة العربية مازالت تتمظهر في البيئات والمجتمعات العربية.

تم إثارة الكثير من التساؤلات حول كيفية نقل الاحتجاجات من دولة عربية إلى أخرى، فكانت النتائج المبنية على بحوث ودراسات وصفية وتحليلية بكون الأمر متعلق ببنية المجتمعات العربية في النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية كافة، وبناء على ذلك، فقد شهدت أغلبية المجتمعات العربية نفس الظواهر السلبية والمشاكل الداخلية التي تمكنت الأطراف الخارجية من استغلالها والتدخل عبرها في شؤون الدولة العربية، ومن هذه الظواهر التي ضخّمتها الأجهزة الغربية الإعلامية والاستخباراتية التي سرعان ما أغرقت العالم العربي وجعلته عرضة للكثير من الأزمات والتحديات، ونذكر منها(مجموعة من الباحثين-2011):

1. اتساع الهوة بين الجماهير والسلطة الحاكمة، مما تسبب في وجود حالة تأزم للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2. المطالبة بالحريات والحقوق والتعددية السياسية.

3. العامل الاقتصادي الذي يتصدر قائمة المطالبات والإصلاحات، حيث تعد معدلات البطالة والفقر وضعف الأجور في أدنى معدلاتها، في مقابل غلاء وارتفاع المعيشة في العالم العربي، من أبرز المشاكل التي تعاني منها أغلب البلدان العربية.

4. تأثيرات العولمة الكونية، خاصة في جانبها السلبي رغم كل ما بشرت به من ترسيخ لحالة الانفتاح والالتقاء والاندماج بين كل المجتمعات، إلا أن قيامها على أساس النموذج الرأسمالي انعكس سلباً على الكثير من القيم والمبادئ والمفاهيم والسلوكيات، كالحرية والعدالة والمساواة والشراكة المجتمعية والانصهار في وحدة المصير بين كل مكونات واعتبارات المجتمع الواحد.

5. التحولات الكبرى في مجال الاتصالات والتقنية الحديثة، بوسائطها ووسائلها الاجتماعية كتويتر والفيسبوك والواتس آب، التي استهدفت الجماهير العربية الشابة التي تمثل الأغلبية الساحقة في التركيبة السكانية لمعظم الدول العربية.

6. تفاقم الأزمات والملفات والصعوبات، كالصحة والتعليم والتنمية والمرأة، والعلاقة مع الغرب، والفساد بمختلف أشكاله ومستوياته، وغياب مظاهر التعدد والتنوع والتمايز بشكلها السليم.

7. غياب التعددية كضابط حضاري عند الاختلاف، ونظراً لغياب التعددية كطريقة مثلى وكأسلوب حضاري لمواجهة الخلافات والتحديات التي قد تحدث بين بعض مكونات وفئات المجتمع.

إن ما سلف يعد أبرز الظواهر التي ساعدت الأطراف الخارجية على نقل الاحتجاجات من دولة عربية لأخرى، حيث تتميز بكونها ظواهر داخلية بامتياز، ولعل الذين أكّدوا أنَّ الأحداث الأخيرة صناعة غربية قد أقاموا نظرياتهم على أساس استغلال نقاط الضعف الداخلية في المجتمعات العربية؛ الأمر الذي أُثبت فعلاً لنستدل بذلك على كون ما حدث امتدادٌ طبيعيٌ لحالة التآمر التي تمارسها النظم والدوائر والمراكز الغربية التي تتكسب من حالة الفوضى والانقسام والاقتتال العربي(الشاهر-2017).

إذاً ما حدث في الدول العربية من تونس الى مصر وليبيا، لم يكن إلا مقدمة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الغربي في الإطاحة بالدولة السورية، وتركيب نظام سياسي يدور في الفلك الأمريكي، بحيث يتم طي ملف الصراع العربي-الصهيوني، وتهيئة الطريق لمحاصرة إيران وصولاً الى الصين وروسيا تحت راية ما يسمى" الدين الإسلامي المعتدل" الذي يحكم دول المنطقة، أو من خلال تحويلها الى دول طائفية مفتتة (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، تكون ساحة جيوسياسية للدول الغربية وإسرائيل، وتفتح الطريق للسيطرة على أوراسيا، أي السيطرة على طرق إمداد الطاقة ومحاصرة روسيا والقضاء على النفوذ الصيني في المنطقة.

فما يعني الولايات المتحدة دائماً هو حماية مصالحها، وما رفعها شعار نشر الديمقراطية في العالم العربي إلا كذبة جاهزة تروجها كقوة ناعمة عند اللزوم، فالوقائع أظهرت أنها تريد ديمقراطية على مقاييسها، فهي تحارب أي تجربة ديمقراطية وليدة بالعالم العربي، وتعمل على إفشالها وإسقاطها بكل السبل، وقد فعلت من منطلق أن قيام حكومات عربية منتخبة ستكون غير مستعدة لقبول املاءاتها(الشاهر 2016). وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال الدولة الأقوى في العالم(عبد الحي -2013) ، على المستوى التكنولوجي على الأقل، إلا أنها لن تكون القوة الوحيدة الفاعلة(قشقوش-2012) ، في ظل جدل، لم يحسم أواره بعد، حول مستقبل المكانة الأمريكية في بنية النظام الدولي.

ثالثاً: وسائل وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية

اتسم الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية بالتردد والغموض، ولكنه ليس موقف جامد. فقبل بدء الأحداث في سورية كانت الادارة الأمريكية بصدد مراجعة سياساتها تجاه الحكومة السورية، فبعد أن كانت الإدارة الأمريكية تتعامل مع سوريا على أنها من الدول الداعمة للإرهاب ومن ثم يجب تغيير النظام القائم بها، كما أنها تهدد المصالح الإسرائيلية بدعمها لحماس وفصائل المقاومة. تغير هذا الموقف بفوز الديمقراطيين بأغلبية المقاعد فى الكونجرس الأمريكي فى 2008 وتأكدهم أن سياسات الجمهوريين تجاه سوريا فشلت فى تحقيق المصالح الأمريكية، لذلك ترسخت لديهم قناعات بضرورة تغيير الاستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا وهذا كان متوافق مع رغبة الرئيس الأمريكي بارك أوباما، لذلك بدأت مرحلة جديدة فى العلاقات الأمريكية السورية.

ومع بدء الأحداث في سورية، قامت الولايات المتحدة باستهداف الدولة السورية بشكل علني وصريح، وتجلى هذا الاستهداف من خلال عدة أشكال، وهي:

أولاً: الشكل التقني:

أثرّت التطورات الهائلة في تقنية المعلومات والاتصالات في تسهيل التواصل بين أوساط الرأي العام على كافة المستويات، وسط تقاعس عن تطوير الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة التحديات الاستخباراتية الغربية والتي اخترقت المجتمعات العربية من خلال مفردات ومفاهيم "القوة الناعمة"(حمدان-2013).

وتركّزت الجهود الأمريكية على الإيحاء بتسويق الديمقراطية ومفاهيم التسامح التي تتوفر في مجتمعاتهم نسبياً، حيث أوضحت الأحداث الدولية أنّ تلك المساعي لم تكن إلا من أجل اختراق المجتمعات وتشبيك قوى الإسلام السياسي، ومن هنا عقدت اجتماعات ومؤتمرات تحت غطاء حوار الأديان، وتعزيز ما يسمى منظمات المجتمع المدني، وتدريب الشباب تحت شعار "المشاع الإبداعي"، ودعم تنظيمات مثل تنظيم الديمقراطيين العرب والذي يرتبط بمركز الإسلام والديمقراطية الأمريكي تحت إشراف من الإدارة الاميركية، بالإضافة الى برامج التدريب في مختلف المجالات تحضيراً للمرحلة المقبلة، حيث تصدت مؤسسات ومراكز أبحاث أمريكية وغربية لمهمة تنفيذ الاستراتيجية المذكورة، مثل معهد بروكينغز، ومعهد دراسات الشرق الأوسط، ومركز التقدم الأميركي، والمعهد المجتمع المنفتح الذي يتبع لجورج سوروس، إضافة الى مؤسسات مثل مجموعة الأزمات الدولية وغيرها الدور الأساس في الترويج لها(almayadeen.net –2016).

وبالتطبيق على واقع الصراع في سورية نجد أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية قد استبدلت الخيار العسكري المباشر لإسقاط الدولة السورية، نتيجة عدّة عوامل منها فعالية القوة الناعمة، علاوة على أن السياسة المالية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول الرئيس باراك أوباما تعتمد على استراتيجية القوى الذكية غير العسكرية، بما يناسب قيود الأزمة المالية التي اندلعت عام 2008. وتوصلت الولايات المتحدة مع حُلفائها إلى رؤية مشتركة ترتكز إلى عدم التدخل العسكري المباشر في سورية لأنه مكلف وينطوي على تطورات وتبعات كبيرة، فعملت على إرهاق الدولة السورية واستنزافها إلى حين سقوطها، وذلك عن طريق توظيف أدوات القوة الذكية التي هي كالاتي(ياسين–2016):

1. الدعوة إلى التحول السياسي: كالدعوة إلى دعم الجهود الرامية إلى إقامة دولة ديمقراطية تتسع للسوريين جميعاً.
2. فرض العقوبات الاقتصادية.
3. شن حملة دبلوماسية لعزل سورية إقليمياً ودولياً.
4. تسليح التنظيمات المسلحة "المعتدلة" على حد زعمها وذلك على وفق مبدأ توزيع الأدوار.
5. توظيف تكتيك بالإنابة والاستعداد للمرحلة الانتقالية.

على وفق ذلك، فإن الولايات المتحدة تسعى من توظيفها للقوة الذكية تجاه سورية إلى تحقيق أهداف أخرى غير معلنة، فهي تعمل على استنزاف قدرات سورية والقوى الداعمة لها، وتفكيك الدولة السورية من خلال استراتيجية نشر العداء بين مكونات المجتمع السوري، فضلاً عن تحويل سورية إلى دولةٍ ضعيفة تُسهم في عدم تحوّلها إلى مصدر تهديد لإسرائيل.

ثانياً: الشكل الإعلامي.

وعت الدول الغربية ومؤسساتها السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية منذ وقت طويل أهمية الإعلام، فأقامت له الإمبراطوريات، وقدمت إليه جميع أشكال الدعم المالي لتمكينها من القيام بالمهمّات المسندة إليها في الترويج لتوجهاتها والوصول إلى الفئات المستهدفة في دولنا وخارجها، حيث ربح الغربيين معارك في الصراعات الإقليمية والدولية نتيجة استخدامهم المدروس للإعلام وتوجيهه بما يكفل التركيز على قضايا معينة دون سواها، ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال دول أوروبا الشرقية قبل نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، سقطت بلدان وانتقلت إلى المعسكر الآخر نتيجة ما تبثه وكالات الإعلام، وما حدث في العراق أثناء حرب الكويت وأثناء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 أكبر دليل على صحة ما نقول(المقداد–2014).

لقد أثار اهتمام الكثير من المتابعين الإعلاميين والسياسيين لجوء الدول الغربية في السنوات الأخيرة إلى استحداث فروع لبعض أجهزتها الإعلامية في عدد من الدول العربية بغية مضاعفة ضخها الإعلامي المباشر وبرامجها الموجهة ضد بعض دول المنطقة، ولكي يكون التركيز على مشاكل المنطقة أشدّ تأثيراً(السعد–2013) وفي صدد توضيح خطورة

الحرب الإعلامية، لا بد من تعريفها بأنها تقوم على استخدام مخطط ومنظّم من جانب دولة، أو مجموعة من الدول للدعاية عن طريق الادوات الاعلامية الموجّهة إلى جماعات عدائية أو محايدة من أجل التأثير على عواطفها ومواقفها وسلوكها بطريقة تعين على تحقيق سياسة الطرف المعادي.

وللحرب الاعلامية عدد من الاستراتيجيات والوسائل التي طبقت على العراق سابقاً وتطبق الآن على سورية، وأول هذه الأدوات هي(سويدية-2003):

1. قصف إعلامي يستهدف التركيز على جوانب جزئية، غالباً ما تكون جوانب سلبية.

2. العمل بمختلف الوسائل على زعزعة الجبهة الداخلية، سواء بتضخيم الثغرات لدى الجهة المستهدفة، أو بإثارة الفتنة بين مكونات الشعب، العرقية والدينية الموجودة وبشتى الأساليب، وصولاً إلى اعطاء الحرب رسالة أخلاقية وإنسانية وديمقراطية.

3. احلال الصورة الدعائية التضليلية مكان الحقيقة، باعتبار أن ما يتركه الاعلام في ذهن المواطن من انطباعات يبقى أهم من الحقيقة التي قد تحتاج إلى وقت كبير للتحقق منها.

لقد عمل عدد من المواقع الالكترونية والقنوات على تطبيق هذه الاستراتيجية وكانت أشهر هذه القنوات هي(فرانس24 وقناة بي بي سي- وقناة الجزيرة...إلخ.)، أيضاً المواقع الالكترونية وثقت أحداث الحرب في سورية بصورة لم يحدث لها مثيل، ويعود ذلك إلى التطور الكبير في الثورة المعلوماتية التي يشهدها هذا العصر، حيث أنه من أبرز مظاهر هذا التطور المعلوماتي شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الاجتماعية والتي ساعدت عدد من الصحفيين والمحللين على قراءة الاحداث وتوثيقها.

ومن أشهر الأساليب التي اعتمدت عليها وسائل الاعلام في تظليلها الإعلامي ومحاولتها تشويه صورة الحكومة السورية، ما يأتي(albaath.news.sy- 2018):

1. التهويل الإعلامي: قامت القنوات الفضائية بالتنسيق فيما بينها بالقصف الإعلامي لمؤسسات الدولة، وبخاصة مؤسسة الجيش بهدف كسر تماسكها.

2. عملت بعض الفضائيات العربية والأجنبية على بث أفلام مصورة لأحداث تمت في العراق وأحياناً في لبنان، حيث ثبت أن إحدى المشاهد التي عرضت على أنها تحدث في درعا، كانت لمظاهرات حدثت في عام 2008 في منطقة حي السلم بلبنان.

3. تبرير التدخل العسكري الغربي ضد سورية: وفي سبيل تحقيق ذلك الغرض، وطبقاً لتنسيق مسبق بين تلك القنوات الاعلامية والجماعات المسلحة في سورية، تم ارتكاب جرائم وحشية مروعة على أيدي الجماعات المسلحة ومن ثم تسويقها إعلامياً على أنها جرائم ارتكبها الجيش السوري.

4. الإصرار على إبقاء خبر الأحداث في سورية في مقدمة النشرات، حتى لو كان هناك حدث آخر أكثر أهمية.

5. الادعاء بأن القتلى في سورية إنما يسقطون برصاص قوات الأمن خلال تظاهرات سلمية، وحتى لو سقط قتلى من رجال الأمن والجيش فإنهم ينفون أنهم سقطوا بأيدي مسلحين.

ثالثاً: الشكل المسلّح.

بعد فشل "المعارضة" بتوحيد صفوفهم برغم الدعم الإقليمي والدولي الذي قدّم لهم كل أشكال الدعم، انتقلوا إلى المرحلة التالية التي تمثّلت بالعمل العسكري، حيث عرفت هذه المرحلة بمقتل الآلاف من السوريين، ونزوح الملايين من

السوريين المدنيين جرّاء إرهاب المجموعات المسلحة، فيما شهدت البنية التحتية والاقتصادية للبلد بعض الانهيارات التي انعكست سلباً على مستقبله.

ومع ظهور تنظيمات عسكرية مسلّحة مثل تنظيم "داعش" وجماعات متطرفة أخرى غيّرت وجه الأرض السورية؛ الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لمقاتلين من نحو 30 دولة يقاتل بعضهم بعضاً، حيث فرضت المواجهة المسلحة نفسها في سورية حينما تمكّن المسلحين من الحصول على الأسلحة الثقيلة والمتطورة بفضل الدعم الخليجي والغربي.

وفي سبيل إحصاء الأدلة على الدعم العسكري إقليمياً ودولياً للمسلحين في سورية، لا بد من إيراد بعض الأدلة، حيث قدمت السعودية دعماً عسكرياً ومادياً لجبهة النصرة، فرع تنظيم القاعدة في الشام، بهدف الإطاحة بالدولة السورية وفقاً لتقرير صحيفة الإندبندنت، على لسان مسئولين أتراك: "إن السعودية ترسل الأموال والأسلحة إلى جبهة النصرة وتسهل تركيا دخولها إلى سورية". وأوضحت أن هناك اتفاقاً عُقد بين البلدين بعد لقاء جمع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أروغان، والملك سلمان بن عبدالعزيز، في الرياض، اقترح فيه الأول أن يعمل البلدان على «سد فراغ التدخل الغربي الفاشل في سورية»، خصوصاً بعد فشل الدول الغربية في فرض حظر جوى على مناطق سورية، وأن يوسع البلدين دعم المعارضة المسلحة هناك – في إشارة إلى جبهة النصرة، ليمثل ذلك اتفاقاً بين الجانبين السعودي والتركي(elwatannews.com –2016).

وبفعل الدعم الدولي والإقليمي تمكن المسلحين من تحقيق انتصارات جزئية، قابلها الجيش العربي السوري باستراتيجيات وتكتيكات خاصة جنّبته الاستنزاف، مُركزاً سيطرته على المدن الاستراتيجية ذات الأهمية أي تحرير المناطق حسب الأولوية، كما أنّ دخول حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني على الخط منذ اللحظات الأولى لتوفير الدعم والإسناد للدولة السورية بعد خروج الدعم الدولي والإقليمي إلى العلن، ووجود أنباء عن تواجد جيوش أجنبيه على الأراضي السورية مع بداية عام 2013 شكّل عبئاً مضاعفاً على قوى المسلحين.

رابعاً: الشكل الديني:

لم تشهد سورية قبل الأزمة أيّة مُشاكل ذات صبغة دينية خطيرة، لتأتي بعد ذلك الفترة التي واكبت دخول الجماعات الإرهابية المسلحة إليها، التي اعتمدت عدّة آليات مدعومة إعلامياً، وبغطاء إقليمي دولي، حيث قامت أليا‌تهم آنفة الذكر على تَرويع الآمنين ورفع شِعارِ المذهبية والطائفية، وَتكوين الجماعات القتالية والألوية المسلحة، كما أن إنشاء المنابر الإعلامية والفضائيات، وتأسيس الميليشيات وأعضاء "الجيش الحر" أيضاً إنما تَمَّ بالاحتكام إلى مَبدأ الطائفية الذي بَات مَصدرَ الهوية والانتماء واعتَمَاَد سياسات التهجير والتصفيات، وكان ذلك كله على حساب عُنصر الهوية المرتكز على العروبة والإسلام.

لقد لعب دعاة الفتنة في المشهد السوري دورهم في تطبيق غايات دول الخليج المتضمنة بالجهاد وإرسال الإرهابيين، وتأليبهم للرأي العام، بعد ضخ العصبية الدينية والمذهبية في خطبهم عبر تسيس منابر المساجد.

إن أحوال منطقة الشرق الأوسط الآنية بَدأت سياسية تحررية، ولكن سرعان ما نَحَت مَنحى طائفياً، لتتكشف حقيقة تلك الجماعات المناهضة التي تلقّب نفسها مجازاً "معارضة" التي تقنّعت بالليبرالية في حين أن فكر أصحابها لم يخرج بعد عن عقلية أصحاب سقيفة بني ساعده، وانقلاباتها العسكرية تحت ستار الإسلام، حيث تكمن خطورة الشكل الديني للحرب على سورية في كون الصِراع الديني المستند على الطائفية يرتكز على المنطلقات والروحيات والأديان، مما يجعله قادر على تحقيق أعلى درجات الاستقطاب بشكل يهدد بانقسام المجتمع السوري، وتفتيت الأمن والسلم الدوليين،

كما أن الخطورة الأكبر في انتقال الصراع من مجال إلى مجال أخر تحت نفس الستار، والمثال على ذلك تَحَوَّل الصراع في العَالم العَربي من صراع الأحزاب والنظم السياسية إلى مُواجهةِ ومُجابهةِ بين التيارات الدينية.

ولا بد من توضيح أبعاد اللعبة الأمريكية في الأزمة السورية، حيث ركّزت الأفكار الأمريكية مِن خِلال الإعلام عَلى المساواة وحُقوق المواطنة، وفَصَل الدين عن الدولة، إلا أنّ الممارسة الأمريكية الفعلية في واقع الأوضاع السياسية في الوطن العربي أشارت عياناً إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تَنطلق في هذه الممارسات مِن مَوقفٍ يُكَرِّس المذهبية والعنصرية في أَشد صُورها تَخَلُّفاً(الشاهر-2017) ، وقد تَرَنَّحَت هذه السياسة المتناقضة، التي تُمثل أحد أبرز جوانب ما أصبح يعرف بازدواجية المعايير في المواقف الأمريكية، إلى حَدٍّ أَنها وَصلت في العراق مثلاً إلى تقسيم المسلمين إلى طائفتين أو ديانتين مُتصارعتين، مما يَدل على أن الاعتماد على القِسمة الطائفية كأساس لِتحقيق أهداف السياسة الأمريكية قد أصبح أمراً أصيلاً عِند سَاسَةِ الولايات المتحدة وصانعي قَرارها.

إذن، سورية في نظر الولايات المتحدة وإسرائيل، هي العقبة الوحيدة أمام مخططاتهما في المنطقة، كما أنها تشكل تهديداً وجودياً وحقيقياً للأطماع الصهيونية، وهذا ما دعا الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفاءهما من الدول الغربية، التحرك وبكامل الثقل الإعلامي ضدها، أولاً لتجريم الجيش السوري، ووضع سورية في دائرة الاستهداف الغربي والدولي الدائمين، ثم التحرك بكامل الثقل الاستخباري العسكري، وثانياً وهذا هو الهدف المركزي لأمريكا وإسرائيل والقوى الغربية، هو تفكيك سورية وتقسيمها إلى دويلات طائفية وأثنية متنازعة ومتحاربة فيما بينها لأن تحقيق هذا الهدف هو الذي يريح إسرائيل ويساعدها على تحقيق هيمنتها، بحيث تصبح ضابط الأمن الإقليمي الوحيد الذي يسيطر على المنطقة.

بالنتيجة، لم تكن الأزمة السورية ذات جانب أحادي، بل تميزت بتعدّد أشكالها، نظراً للعوامل التي تداخلت وساهمت في نشوئها وتطورها كأزمة دولية كبرى مخطط لها من قبل عدّة دول بما فيهم دول كبرى، لها مصالح متعددة المجالات، وعملوا في سبيل تحقيقها على مستويات متعددة أيضاً، ثم استخدام عدّة أدوات، ومن هنا نبعت أهمية تحديد الأشكال سالفة الذكر.

إنّ واشنطن وبعد ما جرى لها في أفغانستان والعراق، باتت تبحث عن نتائج مضمونة لأي عمل عسكري تقوم به حتى لو لم تكن في المقدمة، وفضلّت القيادة من الصفوف الخلفية كما حدث في ليبيا، كما أن أي عملية عسكرية في منطقة تقع إسرائيل في قلب إستراتيجيتها تعدّ مغامرة(الهباسي-2013).

ومما لا شكّ فيه أنّ ثمة حسابات أميركية كثيرة لها علاقة بالموقف تجاه الاحداث السورية، والاعتبارات هنا تُذكر في حال الرغبة الأمريكية المبدئية بإسقاط النظام السوري والنظر في جدوى الخيارات، فالجيوسياسية التي تشغلها سورية والتي لها علاقة بموقع سورية في منطقة حساسة من جهة، ومن جهة ثانية لها علاقة بطريقة إدارة النظام للأزمة، ونجاحه في جعل الأزمة أزمة إقليمية ودولية، ومن جهة ثالثة لأسباب أمريكية لها علاقة بالأزمة المالية التي دفعت بواشنطن إلى الانكفاء على الداخل، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية(دياب- 2990).

وعلى الرغم مما سبق، يرى بعض المراقبين أنّ طريقة تعامل واشنطن مع الأزمة السورية بهذا الأسلوب يعني أنها لا تريد الإبقاء على النظام، وإنما تغييره عبر إستراتيجية مختلفة لما جرى في ليبيا، نظراً لاختلاف الخصوصية السورية، حيث أنّ واشنطن تتبع إستراتيجية دفع النظام إلى الانهيار من الداخل، عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات، وزيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية، وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية- ولاسيما تركيا ودول الخليج العربي- وكذلك جامعة الدول العربية، والأهم دعم المعارضة السورية والتغاضي عن تسليحها، حيث أن حجم المخاطر والتكاليف بإنهاك النظام السوري أمنياً وعسكرياً واقتصادياً، وتفكيك منظومته الخاصة

في الداخل بغية دفعه إلى الانهيار، تبقى أقل في مقابل الخيارات غير الآمنة على المنطقة والعالم في حال اللجوء إلى الخيار العسكري لإسقاط النظام.

وتغض الولايات المتحدة الأمريكية النظر على الانخراط الروسي في سورية، بل إنها تقدم له بعض التسهيلات من خلال منع تزويد المعارضة بأسلحة، ولا يخفى الهدف الأمريكي من وراء ذلك(دحمان-2014):

- استهلاك الحماسة البوتينية في العودة إلى ساحة التنافس الدولي كقوة ثانية، ولا شك أن جر روسيا إلى الساحة السورية بكل تعقيداتها، مضافاً إليها العقوبات الغربية وانخفاض أسعار النفط، ستجعل كل مرتكزات القوة لدى روسيا تتآكل دون أن يكلف الولايات المتحدة الأمريكية الخوض في صراعات خطرة.

- إضعاف الصين: حيث تعطي الولايات المتحدة الأمريكية لقوة الصين وطموحاتها وزناً أكبر في كفة الصراع الدولي، ذلك أن إضعاف القوة الروسية في إطار التنافس الصيني - الأمريكي تخصم من قوة الصين وتقلل من أوراقها في محاولة السيطرة على بحر الصين الجنوبي والتأثير على نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادئ الذي تعده الأخيرة هدفاً استراتيجياً لما ينطوي عليه من فرص لاستعادة قوة الاقتصاد المترنح.

- الهدف الثالث: إبقاء أوروبا في دائرة النفوذ الأمريكي بعد أن كشفت تداعيات الحرب في سورية مدى هشاشة القدرة الأوروبية في التأثير في مجريات الأحداث بل حتى في حماية القارة من الأخطار التي باتت تضرب بقوة في الداخل الأوروبي من خلال الاختراقات الأمنية وتهديد استقرار أوروبا.

وهكذا، تُبقي الولايات المتحدة الأميركية موقفها المتحفظ، ما دامت الأزمة في نطاقها الداخلي، دون دعم فعلي للحسم، فسورية التي لا توجد فيها مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية، لن تمثل مشكلة حقيقية لها في حال طال عمر أو حتى بقاء هذا النظام، بجسم سياسي مضطرب ومنعزل عن منطقته العربية، وغير قادر على الدخول بمواجهة مع إسرائيل لعدة سنوات على الأقل.

خاتمة:

السياسة التي تنتهجها الإدارة الأمريكية إزاء سوريا، تتأسس على الاستثمار في المسألة السورية، وهذا يختلف عن إدارة الأزمة، لأنها في حقيقة الأمر - ومن الناحية العملية - تشجع كل الأطراف على المجيء إلى سوريا، وعلى تحويل سوريا إلى ساحة للمواجهة أو للصراع. ولعل الإدارة الأمريكية تشتغل هنا بناء على فكرتين مفادهما، أولا، ترك الآخرين يتقاتلون فيما بينهم ويستنزفون بعضهم، والمقصود هنا إيران وتركيا وروسيا والسعودية، وتنطلق في ذلك من قناعة مفادها أن كل الأطراف، بعد أن تكون أُنهكت واستنزفت، ستلجأ إلى الولايات المتحدة، باعتبارها صاحبة القوة الأكبر، وباعتبارها الحكم.

المراجع:

- أحمد دياب، "**أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية– الروسية**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 176، المجلد 64، أبريل /2009، ص23 - 25.

- -جورج قرم، "**دور الإعلام والمثقفين في الفتن الدينية والطائفية**"، السفير، العدد: 12017، تاريخ 20 تشرين الأول 2011، على الرابط:
http://www.georgescorm.com/personal/download.p?file=assafir_oct2011.pdf

- حبيب سويدية، **الحرب القذرة**، دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، 2003، ص14- 15.

-خالد الهباسي، "**التنافس الدولي وأثره على العالم العربي**"، شؤون عربية، العدد: 153، 2013، ص11.

- عمار حميد ياسين، **دراسة مقارنة بين توظيف القوة الصلبة والناعمة نماذج مختارة**، بغداد: كلية العلوم السياسية ، 2016-3-10.

- عبد الحليم السعد، "**مدرسة التضليل الإعلامي**"، الأهرام اليومي، العدد: 46260، تاريخ، 2 آب 2013، على الرابط الإلكتروني: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/224238.aspx

- غازي دحمان، "**سوريا: مركز التجاذبات والتفاهمات السياسية في المنطقة بين الولايات المتحدة وروسيا وإيران**"، مجلة شؤون عربية، العدد 167، ربيع 2014.

- فيصل المقداد، "**الإعلام والسياسة دور الإعلام في الحرب الإرهابيّة على سوريا**"، 9 آب 2014، على الرابط: http://breakingnews.sy/ar/article/43699.html

- شاهر إسماعيل الشاهر وآخرون، **الدولة السورية والتحيات الراهنة**، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 2017، ص 105.

- شاهر إسماعيل الشاهر، " **تداعيات الأزمة الخليجية على سورية**"، مجلة دراسات عسكرية استراتيجية، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، العدد /6/، 2017، ص 36-37

- شاهر إسماعيل الشاهر، " **وهم الديمقراطية الأمريكية**"، مجلة دراسات عسكرية استراتيجية، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، العدد /6/، 2016، ص 20.

- شاهر إسماعيل الشاهر، "**الاستراتيجية السورية لمكافحة الإرهاب**"، مجلة دراسات عسكرية استراتيجية، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، العدد /1/، 2018، ص 37.

- شاهر إسماعيل الشاهر، "**من تجديد الخطاب الديني إلى التنوير**"، مجلة الموقف الأدبي، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، العدد 562، شباط 2018، ص 26-27.

- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص124.

- محمد عبدالعظيم، "**حدود التغير: الشرق الأوسط في ولاية أوباما الثانية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2013، ص124- 127.

- محمد السعيد إدريس، "**أمريكا والعراق والربيع العربي**"، على الرابط: http://www.alarabiya.net/views/2011/06/04/151739.html

- روبرت ساتلوف، "**محور الرئيس أوباما الدقيق: من أبوت أباد إلى رياح التغيير العربية**"، على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/president-obamas-delicate-pivot-from-abbottabad-to-the-arab-winds-of-change

- محمد قشقوش، "**العالمية الثالثة: هل يشهد المستقبل حروبا كبرى جديدة؟**"، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 189، يوليو 2012، ص29.

- محمد حمدان، **القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد**، العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 2013، ص23.

- محمد المنشاوي، "**الرؤية الاستراتيجية الأميركية للثورات العربية**"، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/5596.html

- وليد عبدالحي، "**مراجعة لكتاب مستقبل القوة لجوزيف ناي**"، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2013، على الرابط: http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/.3110html

- "**الحرب القذرة في سوريا**"، الميادين نت، 5 آب 2016، على الرابط:
http://www.almayadeen.net/books/39419/%D8%A7% B1%D8% %84 %828A-%

- **بيان لوزارة الخارجية حول إدراج جبهة النصرة على قائمة المنظمات الإرهابية**، على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/12/20121211139860.html#axzz3fGN2POzw

- **الولايات المتحدة تفرض عقوبات على داعمين آخرين لجبهة النصرة وتنظيم القاعدة**، على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2014/08/20140826307209.html#axzz3fWvCAjI6

- **قرارات مجلس الأمن، القرار 2178 الذي اتخذه مجلس الأمن في 24 أيلول 2014**، على الرابط:
http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2014.shtml

- **خطاب الرئيس أوباما في الجمعية العامة للأمم المتحدة**، 24 أيلول 2013، على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/09/20130925283464.html#axzz3OPRev24z

- **قرارات مجلس الامن، القرار 2161 الذي اتخذه مجلس الامن في 17 حزيران** 2014، على الرابط:
http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2014.shtml

- **قرارات مجلس الأمن، القرار 2170 الذي اتخذه مجلس الأمن في 15 آب 2014**، على الرابط:
http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2014.shtml

- **نص بيان السفيرة باور حول اعتماد قرار الأمم المتحدة بشأن العراق وسورية**، على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/08/20140816305905.html#axzz3fGN2POzw

- "**بيان حقائق حول الاستراتيجية الأميركية لمجابهة داعش**"، على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/09/20140912308270.html#axzz3ea9qyOcv

- **بيان للرئيس أوباما حول الضربات الجوية ضد أهداف لداعش في سورية**، على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/09/20140923308776.html#axzz3ea9qyOcv

- **بيان حقائق حول قرار مجلس الأمن رقم 2178 الخاص بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب**، على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/09/20140925308895.html#axzz3fGN2POzw

- ياسين سعد محمد البكري، "**إشكاليات الديمقراطية التوافقية وإنعكاساتها على التجربة العراقية**"، على الرابط:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9309

- مجموعة من الباحثين، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر، المغرب، لبنان، البحرين)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص 14- 20.

- مجموعة من الباحثين، "**الحرب الإعلامية على سورية**"، جريدة البعث السورية، العدد: العدد 15096، على الرابط: http://albaath.news.sy/?p=12005.

- جريدة الوطن، "**السعودية تدفع ثمن احتضانها للإرهاب وجماعات العنف المسلح**"، العدد: 1627، تاريخ 12-10-2016، على الرابط: http://www.elwatannews.com/news/details/1488887.

- وزارة الأوقاف السورية، **محاولات زرع الفتنة الطائفية في سورية**، ج2، تاريخ، 24/08/2014، على الرابط: http://mow.gov.sy/2-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%A

- الأهرام، "**الأزمة السورية**"، العدد: 47037، تاريخ 18 أيلول 2015، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/News/121667/4/433875/%D9%82%